



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/45/917  
S/22051  
8 January 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY  
JAN 14 1991  
UN/ST/ALBANY



الجمعية  
العامة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون  
البند ٤٣ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

مجلس الأمن

السنة السادسة والأربعون

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١  
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم  
لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة اليكم  
من سعادة السيد اوزير كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر  
المرفق) .

وأكون ممتنا لو عمت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة  
السادسة والأربعين للجمعية العامة ، في إطار البند ٤٣ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) مصطفى أكين

السفير

الممثل الدائم

### المرفق

#### رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة من السيد أوزير كوراي الى الامين العام

بناء على توجيهات من حكومتي ، يشرفني أن أشير الى البيان الذي أدلى به السيد اندرياس مافروماتيس ، ممثل الادارة القبرصية اليونانية ، أمام اللجنة الثالثة يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار البند ١٢ ، وأن أرد على بعض المزاعم والاتهامات الموجهة ضد الجانب القبرصي التركي ، لاسيما فيما يتصل بقضية "المفقودين" التي استُغلت لوقت طويل دونما أي اعتبار لاسر هؤلاء الاشخاص ، وكذلك تحديا لجميع الحقائق والادلة الموثقة .

وبادئ ذي بدء ، ينبغي التأكيد على أن الجانب القبرصي اليوناني ، باستغلاله لمثل هذه القضايا الثانوية في كل فرصة تتاح له ، إنما يحاول إيجاد ستار من الدخان يغطي به موقفه السلبي تجاه قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ آذار/مارس من نفس العام ، وأن يصرف الانتباه عن القضايا الاساسية التي ينبغي معالجتها بواقعية ، وبحسن نية ، على أساس ذلك القرار . فحتى الآن لم تعالج هذه القضايا لأن الجانب القبرصي اليوناني ظل يقوض عملية التفاوض التي ينبغي إجراؤها على قدم المساواة ، كما طُلب في قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٤٩ (١٩٩٠) ، ويتصرف بطريقة تجعل مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها سعادتكم عسيرة ، إن لم نقل مستحيلة .

وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الادارة القبرصية اليونانية من أجل استغلال مسألة الاشخاص المفقودين ، ظل الجانب القبرصي التركي يتحلى بالصبر وضبط النفس وعياً منه بأن الخوض في مناقشة غير مجدية حول مزاعم لا أساس لها من الصحة لن يؤدي إلا الى تعقيد مهمة اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين . غير انني سوف أرد على بعض ما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل الادارة القبرصية اليونانية أمام اللجنة الثالثة من مزاعم لا أساس لها من الصحة ومغالطات غير دقيقة بشكل صارخ ، إحقاقاً للحق في هذا الصدد :

خلفا لمزاعم السيد مافروماتيس ، بدأت المشكلة القبرصية في عام ١٩٦٣ نتيجة هجوم مسلح شنه القبارصة اليونانيون بهدف إبادة أبناء الجالية القبرصية التركية

تمهيدا لضم الجزيرة الى اليونان . فالبلغ الصحفي الذي أصدرته اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين بتاريخ ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، والذي وقع عليه كذلك عضو في هذه اللجنة يمثل الجانب القبرصي اليوناني ، ألا وهو السيد جورجياديس ، هو أحد الأدلة على كون هذه المشكلة تعود الى الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، التي تمثل الحقبة التي فُقد فيها نحو ٣٠٩ من القبارصة الاتراك ولايزالون في عداد المفقودين . كما أن محنة أبناء الجالية القبرصية التركية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ موثقة هي الأخرى على نحو جيد في التقارير الدورية المقدمة من شاغلي منصب الأمين العام للأمم المتحدة المتتاليين ، ولا ضرورة للتكرار هنا .

لقد بذل ممثل الادارة القبرصية اليونانية محاولة لإبراز قضية المفقودين على أنها حالة تؤثر فقط على الجانب القبرصي اليوناني ، وحاول أن ينحى باللائمة على الجانب القبرصي التركي وعلى تركيا فيما يتعلق بالافتقار الى إحراز تقدم في تحديد مصير "المفقودين" . ويزعم الجانب القبرصي اليوناني أن نسبة كبيرة من هؤلاء المفقودين تتألف من مدنيين ، ممن فُقدوا نتيجة قيام تركيا بالتدخل المشروع والموقوت عقب الانقلاب العسكري الذي حدث في عام ١٩٧٤ بدعم من اليونان ، وهو انقلاب كان يستهدف ضم الجزيرة الى اليونان . والواقع أن معظم القبارصة اليونانيين الذين قُتلوا في صيف عام ١٩٧٤ كانوا ضحايا للانقلاب العسكري الذي حدث في ١٥ تموز/يوليه ، وأدى الى تنصيب الارهابي سيء السمعة ، نيكوس شمشون ، بوصفه "رئيسا" لقبرص .

وفي هذا الصدد ، فإنه يجدر أن أشير الى أن من بين الـ ٦١٩ ١ من القبارصة اليونانيين الذين زُعم أنهم مفقودون ، يمثل المدنيون ٣٠,٣١ في المائة فقط ، وفقا للأحصاءات القبرصية اليونانية (٩٢ في المائة من الرجال و ٦ في المائة من النساء و ٢ في المائة من الاطفال) . بل إن معظم هؤلاء الرجال تبين أنهم من "قوات الاحتياطي" ، في حين أن من بين الـ ٨٠٣ شخصا من المفقودين من الجانب القبرصي التركي تبلغ نسبة المدنيين ٩٩,٤ في المائة (٧١ في المائة من الرجال و ١٢ في المائة من النساء و ١٧ في المائة من الاطفال) .

ولقد زُعم أنه يوجد لدى الجانب القبرصي اليوناني ما يدل على أن معظم المفقودين الذين يبلغ عددهم ٦١٩ ١ شخصا كانوا على قيد الحياة بعد أسرهم . فإذا كانت هذه الأدلة في حوزة الجانب القبرصي اليوناني فينبغي أن يقدمها الى اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين لتقييمها . كما أن السيد مافروماتيس أشار الى البيان الذي أصدرته لجنة الصليب الأحمر الدولية في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، وجاء فيه أن جميع

السجناء من القبارصة اليونانيين ممن أخذوا الى تركيا قد أُعيدوا وأطلق سراحهم في جنوب قبرص . كذلك فإن الزعم بأن بعض الافراد قد جرى التعرف عليهم في صور فوتوغرافية أو ملفات دحض أيضا نتيجة دراسة هذه الصور الفوتوغرافية في سويسرا على أيدي خبراء في هذا المجال .

ولم يحالف السيد مافروماتيس الصواب حينما ذهب الى القول بأن إعادة تنشيط اللجنة المعنية بالمفقودين ، بعد فض جلساتها بفترة وجيزة بعد عام ١٩٨١ ، بسبب الاختلافات حول مسائل اجرائية ، حدثت في أيار/مايو ١٩٨٤ . والواقع أن اللجنة أُعيد تنشيطها نتيجة تقديم مقترحات شاملة بشأن السلم من قِبَل الرئيس رؤوف ر. دينكتاس في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، شملت الدعوة الى إعادة تنشيط اللجنة وتوجيه دعوة الى العضو الثالث آنذاك ، وهو المرحوم السيد كلود بيلود ، لكي يحضر الى قبرص لبدء الاتصالات . وعُقد الاجتماع الاول للجنة المعنية بالمفقودين يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ .

كذلك ردد السيد مافروماتيس إثنين من المزاعم النمطية التي يرددتها الجانب القبرصي اليوناني يقولان بأنه لم يحدث حتى الآن "بيان" قضية واحدة وهما ما يلي : (١) الاختصاصات التقييدية ؛ و (ب) عدم التعاون من جانب الطائفة القبرصية التركية . وبالطبع يُدرك الجانب القبرصي اليوناني أن هذين المزعمين غير المؤسسين لا أساس لهما من الصحة ولكنه يواصل تردادهما من قبيل الدعاية . ولقد قوبل هذا السلوك غير البناء بالانتقاد الواضح كذلك في وثيقة مجلس أوروبا رقم ٥٧١٦ ، المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (التقرير المعد من قِبَل السيد م. م. ريسين والسيد اندرياس مولر ، إثر زيارة لتقصي الحقائق قاما بها الى قبرص) :

"وفي حين ترى الجمعية أن حالات الاختفاء القسري تعد جريمة ضد الانسانية ، فإنها ستفعل فعلا حميدا بإمعان النظر في خلفيتها التاريخية . إن ما حدث في قبرص في وقت ما خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ وكذلك في عام ١٩٧٤ كان أمرا دراميا للغاية في نظر الطائفتين بحيث ينبغي فعل كل ما هو ممكن من أجل تجنب إطالة أمد المعاناة لدى الجانبين معا . وفي هذه الظروف ، يحق للمرء أن يتساءل عما إذا كان يجوز ، كوسيلة ممكنة للتسريع بخطى التحريات ، إعلان عفو فيما يتعلق بالافعال التي أدت ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، الى حالات الاختفاء التي حدثت خلال الفترتين المذكورتين . والتاريخ الاوروبي يبين أنه كثيرا ما يؤدي إعلان العفو ، عقب المنازعات الدموية ، الى تمهيد الطريق للسلم من جديد .

وتحلياً بهذه الروح ، ينبغي تجنب استغلال قضية المفقودين في الدعاية بشكل لا داعي له ، لأن ذلك من شأنه إعاقة عمل اللجنة المعنية بالمفقودين . ولا يستطيع المقررون إلا أن يحتجوا احتجاجاً قوياً ضد استغلال هذه القضية لأغراض دعائية" .

وزعم السيد مافروماتيس زعماً خاطئاً هو أن الجانب القبرصي التركي لا رغبة له في تزويد اللجنة المعنية بالمفقودين بأدلة وبراهين ملموسة بشأن مصير المفقودين . وإن قضية خاتم الذهب الختم الذي أخذ أصلاً من اصبع أحد الجنود اليونانيين أو القبرصيين اليونانيين حينما سقط في معركة كايرينيا بوغاز في تموز/يوليه ١٩٧٤ وبطاقة الهوية العسكرية التي أخذت من جيب جندي آخر من الجنوب القبرصيين اليونانيين كان قد سقط في المعركة ذاتها ، إنما يكفيان لكشف نفاق السيد مافروماتيس . ومن السخريّة أن تقديم هذه الأدلة الملموسة من جانبنا ، وهي أدلة قدمها طوعاً أحد المقاتلين القبرصيين التركيين ممن دافعوا عن المنطقة التركية في كايرينيا بوغاز ضد هجوم شنته قوات قبرصية يونانية ، لم يقابل بالتقدير ، كما هو واضح ، من جانب القبارصة اليونانيين لأنه بالرغم من انقضاء عام واحد على تقديم هذه الأدلة الملموسة ، لم يستجب هذا الجانب بالموافقة على شطب اسمي هذين الجنديين القبرصيين اليونانيين من قائمة الأشخاص المفقودين التي في حوزته .

وشمة زعم مضحك آخر مؤداه أنه توجد وثائق رسمية مزعومة في حوزة السلطات العسكرية التركية في قبرص الشمالية إلا أنه أصبح من المستحيل احضارها بموجب القانون لالقاء الضوء على هوية بعض الأشخاص القبرصيين اليونانيين المفقودين . وبالطبع لا توجد أية وثائق من هذا القبيل ولم تقدم أية أدلة في هذا الشأن إلى اللجنة المعنية بالمفقودين .

وتطرق السيد مافروماتيس أيضاً إلى "الأدلة الأفضل نوعية" ، التي كثيراً ما رددت في اجتماعات اللجنة المعنية بالمفقودين كذلك ، وهي الفكرة التي حثت به ، في هذا الشأن ، إلى أن يقدم عدداً من الاقتراحات بوصفها "تدابير عملية" ينبغي ، في رأيه ، اتخاذها لتمكين اللجنة من الحصول على "أدلة أفضل نوعية" . وهذه الاقتراحات ، التي لن أردها هنا ، وهي غير مشمولة بالاختصاصات المتفق عليها للجنة المعنية بالمفقودين ، هي إما غير ضرورية أو غير واقعية . فعلى سبيل المثال ، تشير الأدلة الطبية التي وفرها الخبراء للجنة المعنية بالمفقودين إلى استحالة تحديد الرفالة البدنية حتى وإن عُثر على أي منها ، وهو أمر غير ممكن في حد ذاته .

وبالنظر الى ما تقدم ، من الواضح أن مزاعم الجانب القبرصي اليوناني والمزاعم المضادة لها قد أعاقحت حتى الآن عمل اللجنة المعنية بالمفقودين التي منحت ولاية واضحة لاتمام مهمتها الانسانية في أقرب وقت بالتعاون اللازم من جانب الطائفتين في قبرص . فقد فشل الجانب القبرصي اليوناني في ابداء حسن النية وفي التحلي بروح العقل في هذا الصدد . ولقد اتهم الجانب القبرصي التركي بعدم التعاون ، في حين أن الاختصاصات التي اتفق على أن تهتدي بها اللجنة في عملها يجري تقويضها من جانب القبارصة اليونانيين من أجل ادامة أمد هذه القضية لأغراض الاستغلال السياسي . فلقد أصبحت اللجنة غير فعالة بوصفها هيئة محايدة ومقبولة أنيطت بها مهمة انسانية ، تماما مثلما هو الحال بالنسبة للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، كما أن مهمة المساعي الحميدة التي أنيطت بسعادتكم تتعرض هي الأخرى ، بوجه عام ، للتقويض ، كأساس للمفاوضات المقبلة ، لا شيء سوى أنهما لا يلبيان مطالب الجانب القبرصي اليوناني ولا يخدمان غاياته السياسية غير المشروعة .

(التوقيع) أوزير كوراي

ممثل الجمهورية التركية

لقبرص الشمالية

-----